

**قياس تأثير هيمنة النمط الاستهلاكي للانفاق الحكومي في
الناتج المحلي الاجمالي النفطي وغير النفطي وتحليله في العراق**

أ.م.د. سمير سهام داود / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد
الباحث / مقداد غضبان لطيف

تاریخ التقديم: 30/1/2017

تاریخ القبول: 26/4/2017

المستخلص :

تناول البحث تطورات بنية الانفاق الحكومي للمدة (1990-1990-2014) اذ تشمل هذه المدة مدتين مختلفتين من حيث الظروف اذ اتسمت المدة الاولى (1990-2002) بفرض العقوبات الاقتصادية وحرمان الاقتصاد العراقي من المورد النفطي ،في حين اتسمت المدة الثانية (2003-2014) بوفرة الموارد الريعية نتيجة رفع الحظر عن الصادرات النفطية ،اسئلنا نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع (Autoregressive Distributed lag Model) لقياس اثر الانفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري في الناتج المحلي الاجمالي النفطي وغير النفطي واثبتت نتائج اختبار العلاقة القصيرة وطويلة الاجل لمتغيري الانفاق الحكومي (الجاري والاستثماري) مع الناتج المحلي النفطي والناتج المحلي الاجمالي غير النفطي وجود اثر معنوي موجب للانفاق الاستثماري في الامد القصير في كل من الناتج المحلي النفطي و الناتج المحلي غير النفطي ،بيد ان هذا الاثر لم يكن معنوياً في الاجل الطويل ، بالمقابل لم يكن للانفاق الجاري اثر معنوي في الناتج المحلي الاجمالي النفطي وغير النفطي في كلا الأمددين القصير والطويل ، وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات منها ، استمرار سلوكية السياسة الانفافية سواء في مدة العقوبات الاقتصادية او المدة التي اعقبت التغير السياسي عام 2003 بالتضحيه بالنمو بفضل الانهال على الانتاج والاستثمار والاخفاق في توليد بنى تحتية تحفز النمو في قطاعات الانتاج غير النفطي وقد اوصى البحث بضرورة توجيه الانفاق الحكومي نحو الانشطة التي تعمل على زيادة انتاجية الاقتصاد بتكونين هيكل انتاج كفؤ له القدرة على استيعاب الطلب الكلي المحلي .

المصطلحات الرئيسية للبحث / الانفاق الاستهلاكي – الانفاق الاستثماري – الناتج المحلي الاجمالي النفطي – الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي – نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع



مجلة العلوم
الاقتصادية والإدارية
العدد 102 المجلد 24
الصفحات 284-308

*البحث مستقل من رسالة ماجستير



مقدمة

تبوء السياسة الإنفاقية أهمية كبيرة في كافة البلدان على اختلاف درجة تقدمها وخلفية أيديولوجيتها الاقتصادية والسياسية، وما مجتمع من المجتمعات يمكن له ان يحقق مستوى معين من الاستقرار والنمو دون ان تكون تلك السياسة (الإنفاقية) الدور الكبير في الوصول هذه الادهاف، لذا اصبحت كفاعة اداء الاقتصادات على المستوى الكلي مرتهن بدرجة كبيرة بمدى و كيفية اداء الإنفاق الحكومي لوظائفه الاقتصادية، إذ تهم بلدان العالم في الوقت الراهن بتهيئة الظروف المناسبة التي تسند او تسمح على الأقل بإدارة منهجة وكفؤة للإنفاق الحكومي من خلال الموازنة العامة، إذ إن التوظيف الكفوء اقتصادياً للموارد يتطلب ادارة حكومية بدرجة مناسبة من الانضباط والتزاهة يتم من خلالها ترصين العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومجمل عناصر النظام الاقتصادي لتهيئة الظروف المواتية لمقومات التنمية يتم من خلالها جعل النشاط الخاص مسانداً وموازراً لدور الحكومة في الاقتصاد وتجاوز حالات اخلاق السوق لكونها ظاهرة مؤثرة في ديناميكية توازن الاقتصاد.

مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث في تدني مستويات نمو الناتج المحلي غير النفطي بوصفه المؤشر المعبر عن اداء الاقتصاد الكلي، وتتفاقم اشكالية الاختلال الهيكلي في قطاعات الاقتصاد وضعف تخصيصات الإنفاق الاستثماري مقارنة بالإنفاق الجاري لتصحيح ذلك الاختلال مما ادى الى ضعف تأثير الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي نتيجة تدني قدرة الاقتصاد العراقي على استيعاب التزايد في الإنفاق الحكومي بشكل خاص بعد عام 2003 .

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان النشاط الإنفاقي الاستهلاكي التوسيعى للموازنة العامة يتسم بضعف تأثيره في نمو وتحفيز قطاعات الانتاج غير النفطي في العراق ، مما ابقى الاقتصاد في ريعية شديدة زادت من امكانية تعريضه للصدمات الخارجية .

هدف البحث

يهدف البحث الى قياس تأثير الإنفاق الجاري والاستثماري في الناتج المحلي الاجمالي النفطي وغير النفطي باستخدام انموذج الانحدار الذاتي لابطاء الموزع ARDL .

حدود البحث

يتخذ البحث من الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2014) إطاراً لحدوده الزمنية والمكانية .

1: تطورات الإنفاق الحكومي في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2014)

1-1: تطور بنية الإنفاق الحكومي خلال مدة العقوبات الاقتصادية (1990-2003)

لقد شهد الإنفاق الحكومي في العراق زيادة مستمرة خلال المدة (1990-2002) بيد ان الاختلالات الهيكيلية في الاقتصاد العراقي ، قد ساعدت على تدني قدرة الإنفاق الحكومي في ايجاد الظروف المواتية للنمو الاقتصادي ، وبسبب اعتماد الاقتصاد العراقي على المورد النفطي في تمويل الإنفاق العام ، فقد تأثرت هذه النفقات بشكل كبير بظروف الحرب وانعكاساتها على تراجع المورد النفطي ، ويرزت معها الاختلالات الهيكيلية والتي تمثلت بتراجع العرض الكلي امام تصاعد حجم الطلب الكلي، الامر الذي افضى الى تصاعد وتائر التضخم والحادي اضرار بالغة في الاقتصاد (عبد العزيز، 2002، 473)، وبدلاً من تركيز الجهود لتخفيض تلك الاختلالات الهيكيلية ، اتسمت الموازنات العامة خلال تلك المدة بوجود اختلال كبير ناجم عن ارجحية النفقات الجارية مقارنة بالنفقات الاستثمارية، اذ يلاحظ من الجدول (2) ان الإنفاق العام حق ارتفاعاً كبيراً سنة (1994) ليصل الى اكثـر من عشرة اضعاف ما كان عليه في (1990) اذ بلـغ معدل نـموه السنـوي في تلك السـنة (189.2%) وعـن مـقارنة الإنـفاق الجـاري بالـإنـفاق الاستثمارـي في العام نفسه (1994) نـجد انـ الـزيـادة الكـبـيرـة فيـ الإنـفاقـ العامـ لمـ تـنـعـكـسـ عـلـيـ زـيـادـةـ الإنـفاقـ الاستثمارـيـ الاـ بـحـدـودـ طـفـيفـةـ .



قياس تأثير هيمنة النطء الاستهلاكي للإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي النفطي وغير النفطي وتحليله في العراق

بلغ الإنفاق الاستثماري في عام (1994) (27700) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي حوالي (%) 46.6)، بينما نجد أن الإنفاق الجاري قد ارتبط بشكل مباشر بزيادة الإنفاق العام لتصل قيمته إلى (171742) مليون وبمعدل نمو سنوي (%) 243) ويرجع السبب في تلك الزيادة إلى قيام الدولة بمحاولة المحافظة على التوازن الاجتماعي بزيادة الإنفاق التحويلي لتحقيق الأمان الغذائي باتباع الحكومة لسياسة دعم السلع والخدمات لتكون متوافقة مع مستويات التضخم وانخفاض المستوى الحقيقي لدخل الفرد بسبب ضغوط الحظر الاقتصادي من خلال التوسيع في الإصدارات النقدي الجديدة لتمويل ذلك الإنفاق، ولذا ازداد الإنفاق التحويلي بعد أن اتسعت الفجوة بين الدخل وارتفاع مستوى الأسعار بأستمرار بعد الحظر الاقتصادي حتى انهار الدخل الفردي للعديد من شرائح المجتمع وخاصة ذوي الدخل المحدود، وازاء هذا الموقف سعت الدولة إلى العمل على مواجهة النقص الحاد في المعروض السلعي باعتماد البطاقة التموينية لتقنين التعامل مع المعروض المحدود من السلع الغذائية (الكتاني ، 2013 ، 94).

وعلى ذلك اخذت سياسة الدعم ابعاداً واسعة خلال مدة الحظر الاقتصادي وباتجاهين، الاول، استهداف القطاع الزراعي من خلال منحه الاولوية في الدعم لتوفير متطلبات الأمن الغذائي للمجتمع والحلولة دون حصول المجاعة بعد توقف عمليات الاستيراد والتصدير بفعل الحظر الاقتصادي، اذ يستخدم الإنفاق الحكومي كأدلة للتأثير على قرارات المنتجين الزراعيين ، اما الاتجاه الثاني ، فهو توفير السلع الأساسية وبأسعار مناسبة لخفيف الآثار الواقع على الفئات الاجتماعية الفقيرة ومحدودي الدخل بوصفه احد الوسائل المهمة التي تمتلكها لمواجهة تدهور المستوى المعيشي و يوضح الجدول (1) الفرق بين اسعار السلع المدعومة في البطاقة التموينية واسعارها السائدة في السوق ، ان كمية السلع الغذائية التي تبلغ قيمتها بسعر السوق (22) ألف دينار ، فانها بموجب البطاقة التموينية تساوي (12) دينار فقط

جدول (1)

اسعار مفردات البطاقة التموينية مقارنة مع اسعارها السائدة في السوق المحلية لسنة (1996) (دينار)

الكمية	سعر البطاقة التموينية	سعر السوق
كغم طحين (10)	1.150	4000
كغم رز (7)	2.100	2100
كغم سكر (5)	1.000	2250
كغم شاي (1)	2.000	1120
كغم دهن (5)	1.875	7500
علب حليب (4)	3.000	4000
وحدات صابون (10)	1.200	1500
المجموع	12.325	22470

المصدر : علاء الدين جعفر العامری ، دعم المستهلك عبء اقتصادي ام ضرورة اجتماعية ، وزارة التخطيط ، دائرة التخطيط الاقتصادي ، دراسة رقم 16 ، 1998 ، ص16.

بيد ان تبني نظام البطاقة التموينية لا يخلو من مساوى فقد شكل احد اعمدة الضغط على الموازنة في اشد فترات الحظر الاقتصادي حساسية اذ تمثل تشجيع قوى الاستهلاك على حساب اعادة تشييد البنى التحتية المدمرة ، اذ شكل حجم الإنفاق التحويلي الذي استهدف من خلاله الحكومة تحقيق التوازن الاجتماعي (%) 44.2) من اجمالي الإنفاق الجاري في سنة (1991) آخذًا في الارتفاع حتى بلغ معدل نموه السنوي للسنوات (1995-1994) (%) 276.3 () 283.7 () 72.3 () 67.8 () للسنتين نفسيها ، بينما حق الإنفاق العام معدلات نمو سلبية في سنة 1996 ، اذ بلغت معدلات النمو السنوية (-%) 21 و (-%) 16.4 لكل من الإنفاق العام والإنفاق الجاري على التوالي ويرجع السبب الى اعتماد رسالة التدبير الاقتصادي لاحتواء الأنشطة التضخمية من خلال تقليل التوسيع في الإنفاق الحكومي وتقليل عجز الموازنة . ان الارتفاع الحاصل في الإنفاق التحويلي يرد الى ارتفاع نسب الدعم لمفردات البطاقة التموينية الى اجمالي الإنفاق العام من (%) 5.4) عام 1990 الى (%) 30.2) عام 1992 ثم الى (%) 52.8) و (%) 57.8) للاعوام (1994_1995) على التوالي (العامري . (13 ، 1998)



**قياس تأثير هيئة النط الاستهلاكي للإنفاق الحكومي في
الناتج المحلي الإجمالي النفطي وغير النفطي وتحليله في العراق**

كما بلغ معدل النمو المركم للإنفاق التحويلي خلال المدة (1990_1996) (108.8%) ثم بعد ذلك تبانت الزيادة في الإنفاق التحويلي خلال المدة (1997_2002) فحين بلغ (612260) مليون دينار في سنة (2000) لتكن نسبة اسهامه في إجمالي الإنفاق الجاري (%) ، تراجعت بعد ذلك معدلات النمو السنوية للاعوام (2001_2002) إلى (-2%) و(8.9%) على التوالي لتؤشر عندها انخفاض نسبة مساهمة الإنفاق التحويلي في تكوين الإنفاق الجاري التي بلغت (37%) و(40.3%) للستين نفسيها على خلاف معدلاتها السنوية التي حافظت على (%) 60 لسنوات عديدة

**جدول (2)
تطور الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري للمدة (1990-2002) (مليون دينار)**

السنوات	اجمالي الإنفاق العام (1)	الإنفاق الجاري (2)	الإنفاق الاستثماري (3)	٪ في المائة	٪ في المائة	٪ في المائة	نسبة 1:2	نسبة 1:3
1990	14179	-	11357	-	2822	-	80.1	19.9
1991	17497	23.3	15653	(34.6)	1844	37.8	89.4	10.5
1992	32883	87.9	25876	7007	65.3	27.3	78.7	21.3
1993	68954	109.6	50060	169.6	93.4	27700	72.6	27.3
1994	199442	189.2	171742	46.6	243	36439	86.1	13.9
1995	690783	246.3	605840	206	252	71707	87.7	12.3
1996	542541	(21)	506102	57.1	(16.4)	95796	89.5	6.8
1997	605802	11.6	534095	96.7	5.5	201960	80.4	10.5
1998	920501	51.9	824705	33.5	54.4	76.8	76.8	19.5
1999	1033552	12.3	831592	110.6	0.83	347037	72	23.2
2000	1498700	45	1151663	66.8	38.4	578861	70	27.9
2001	2069727	38.1	1490866	30.5	29.4	755602	70	30
2002	2518285	21.6	1762683	18.3	-	-	-	-

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جمهورية العراق ، وزارة المالية ، دائرة الموارد ، الميزانية العامة للسنوات (1990_2002)

*الارقام بين الاقواس تشير الى قيمة سالبة

ان سريان الإنفاق الحكومي بهذه الاتجاهات يمثل في واقع الامر تكريسا لمبدأ الاستهلاك في الاقتصاد العراقي، ويؤشر اخفاق السياسة الإنفاقية كاحد ادوات السياسة الاقتصادية في احداث التغير المرغوب في مؤشراته ، وكان من المفترض بذلك السياسة تبني استراتيجية للتعديل بترشيد وضغط الإنفاق غير المبرر والتركيز بدرجة كبيرة على اولويات الإنفاق الحكومي ، فالتوسيع في الإنفاق الجاري انعكس بشكل كبير في الاضرار بمستوى تكوين رأس المال الثابت في الاقتصاد الذي لم يتجاوز (10%) من الناتج المحلي باستثناء عام 1990 وهو مؤشر لا يخدم واقع الاقتصاد المتسم باختلال هيكله الانتاجي ، فالانخفاض الشديد في تكوين رأس المال الثابت في قطاعات الاقتصاد ولاسيما السلعية كالقطاع الزراعي وقطاع الصناعة التحويلية وقطاع الكهرباء والتي تمثل مصادر العرض المحلي ، لا يتفق و حاجة الاقتصاد لتصحيح هيكله الاقتصادي ، ولذا فإن انخفاض تكوين رأس المال الثابت المعزز لذلة العرض المحلي من جهة وارتفاع الطلب الكلي من جهة أخرى ادى الى ارتفاع مستويات التضخم في الاقتصاد مما يشكل اثرا سلبا على الاستقرار الاقتصادي جراء عدم امكانية الاستيراد لمواجهة الاستهلاك المرتفع وعدم قدرة قطاعات لتوفير عرض سلعي مناسب ، مما راكم بدورة من الاختلال البنيوي بشكل أثر سلبا على الاداء الاقتصادي والاجتماعي .



قياس تأثير هيمنة النفط الاستهلاكي للإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي النفطي وغير النفطي وتحليله في العراق

2 - تطور بنية الإنفاق الحكومي للمدة (2003-2014)

اتسمت سياسة الإنفاق الحكومي في العراق بعد عام 2003 بزيادة الاتجاه نحو النفقات الجارية على حساب النفقات الاستثمارية فقد ارتفعت تلك التخصيصات بشكل أصبحت تشكل عبئاً على الموازنة العامة للدولة وفقداً مالياً ثقيلاً ، وإن هذا الاتجاه للسياسة الإنفاقية لا يتلائم و طبيعة العراق كبلد نامي يحتاج إلى موارد هائلة وكبيرة لإعادة الاعمار وتطوير البنى التحتية المنهارة وهذا ما يوضحه هيكل الإنفاق الحكومي في الجدول (4) إذ يلاحظ من ان هناك حالة من التقلب في مجمل النفقات للموازنات السنوية طيلة المدة (2003-2014) فهي مرتفعة في سنة ومنخفضة في سنة أخرى بل وفي نسب نمو سالبة في سنة معينة عن السنة السابقة لها،اذ يلاحظ ان اجمالي الإنفاق بلغ (31521427.9) مليون دينار في سنة 2004 وكان معدل نموه السنوي عن السنة السابقة 543 %، نجد ان اجمالي الإنفاق العام قد انخفض في سنة 2005 الى (30831141.7) مليون حيث حق اجمالي الإنفاق العام معدل نمو سلبي مقداره 2.1 %، ليعاود الارتفاع في سنة 2006 حيث بلغ معدل نموه السنوي 21.6 % ، اما في سنة 2007 فقد بلغ الإنفاق الجاري (32719836.2) وكان معدل نموه السنوي 12.7 % مشكلاً نسبة الى اجمالي الإنفاق العام تمثلت 83.2 % بالمقابل بلغ الإنفاق الاستثماري في العام نفسه (6588512.3) مليون حيث بلغت نسبة الى اجمالي الإنفاق 16.8 %، ويمكن القول ان اغلب هذه الزيادات في الإنفاق كانت موجهة لتمويل الجانب الامني وزيادة رواتب موظفي الدولة، واستمر الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري بالتزايد خلال المدة اللاحقة حتى (2009) حيث حق اجمالي الإنفاق معدل نمو سلبي مقداره (-17.3 %) ويعود السبب في ذلك الى حدوث الازمة العالمية التي انعكست بشكل صدمة عرض سلبية نتج عنها انخفاض سعر البرميل النفطي الذي يعد الممول الرئيسي للإنفاق الحكومي ، واذا ما تمت مقارنة الإنفاق الاستثماري بالإنفاق الجاري في العام 2009 نجد ان الإنفاق الجاري قد انخفض بنسبة 12 % بالمقابل انخفض الإنفاق الاستثماري بنسبة 35.5 % وعلى الرغم من انخفاض نسبة نمو الإنفاق الجاري في عام 2009 الا انه شكل نسبة مرتفعة في تكوين الإنفاق العام التي بلغت 82.6 % في حين بلغت نسبة الإنفاق الاستثماري الى اجمالي الإنفاق 17.4 % ، ويلاحظ من الجدول ادناء ان الإنفاق الاستثماري شهد تحسن ملحوظ في معدلات نموه السنوية ، مقارنة مع معدلات النمو السنوية للإنفاق الجاري كما في عام (2010) حيث حق الإنفاق الجاري معدل نمو سنوي سلبي (-1%)، نجد ان الإنفاق الاستثماري ازداد بمعدل 61.1 % وعلى الرغم من ذلك ظلت نسبة الإنفاق الاستثماري الى اجمالي الإنفاق لاتتجاوز (20 %) كمتوسط ، بينما يبلغ متوسط نسب الإنفاق الجاري (80 %) خلال المدة نفسها .

جدول (4) تطور الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري خلال المدة (2003_2014) (مليون دينار)

السنة	اجمالي الإنفاق (1)	الإنفاق الجاري (2)	الإنفاق الاستثماري (3)	%	%	%
2003	4901960.8	4614079.8	287881	-	94.1	5.9
2004	31521427.9	27597167.9	3924260	498	87.5	12.5
2005	30831141.7	27066123.7	3765018	(1.9)	87.7	12.3
2006	37494459.0	31870290	5624169	17.7	85	15
2007	39308348.5	32719836.2	6588512.3	2.7	83.2	16.8
2008	67277196.6	52301181.1	14976015.5	59.8	77.7	22.3
2009	55589721.1	45941062.5	9648658.5	(12)	82.6	17.4
2010	61034201.8	45480860.4	15553341.3	(1)	74.6	25.4
2011	79657666.3	60925553.4	18732112.8	34	76.4	23.6
2012	105139575.7	75788623.7	29350952	24.4	56.6	28
2013	119127556.3	78746806.3	40380750	3.9	37.5	34
2014	112192125	76741672.6	35450452.4	(2.5)	(12.2)	68.4

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الحسابات الختامية لجمهورية العراق الصادرة عن ديوان الرقابة المالية الاتحادي للسنوات (2003-2014)
* الارقام بين القوسين تعنى قيم سالبة



قياس تأثير هيمنة النفط الاستهلاكي للإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي النفطي وغير النفطي وتحليله في العراق

1-2 : تأثير اهم بنود الإنفاق الحكومي ذات الطبيعة الاستهلاكية

يجمع المهتمين بالشأن العراقي على ان مجريات احداث التغير السياسي في العام 2003 وما تلاها قد مثلت تضافر جهود الاسرة الدولية والحكومات المتعاقبة باتجاه ازالة اضرار الحروب والحضر الاقتصادي في المراحل السابقة والعمل على تحسين نوعية الحياة للمجتمع وبناء نظام موسسي قوامه الحادثة والشفافية بغية الوفاء بالاحتياجات المتزايدة وتقليل فجوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، غير ان الواقع عكس خلاف ذلك فقد تميزت المرحلة الانتقالية بإجراء توسيع كبير وترهل في اجهزة الدولة ومضاعفة اعداد العاملين فيها بشكل راكم من اشكالية البيروقراطية في اجهزة الحكومة وان هذا الترهل انتقل بدوره الى الحكومات المحلية بعد منحها مزيدا من الصلاحيات في ادارة شؤون المحافظات،لذا يمكن تناول اهم بنود الإنفاق ذات الطبيعة الاستهلاكية التي شكلت عناصر ضغط على الموازنة وكالاتي:

2-1-1 تعويضات الموظفين والمستلزمات السلعية والخدمة والمكافآت التقاعدية

ان انموذج التوزيع العادل عبر التوسيع في الإنفاق العام كي يشمل اكبر شريحة من المجتمع هو الانموذج الذي اتسمت به السياسة المالية حين استواعت جزءا كبيرا قوة العمل في وظائف حكومية هيمن عليها النشاط الخدمي شبه المنتج ، يتم تمويلها من عوائد النفط ، اذ جاءت في مقدمة اهتمامات الحكومات الجديدة في الجانب الاقتصادي تحسين مرتبات العاملين في القطاع العام بالنظر الى انخفاض مستواهم المعاشى وضعف قدراتهم الشرائية خلال عقد الحظر الاقتصادي من جانب وتحسن وضع الموازنة على اثر استئناف الصادرات النفطية مما كان له الدور الكبير في احداث هذه الزيادة فضلا عن مسار الاصلاح الاقتصادي الذي يفضي الى تحقيق التقارب بين الجهد المبذول والاجر وان يؤخذ بالحسبان معدلات الاجور الممنوحة في دول العالم والدول الاقليمية على وجه الخصوص (جود ، 2015 ، 124) .

جدول (5)

تخصيصات رواتب الموظفين والمستلزمات السلعية والخدمة ومكافآت المتقاعدين ونسبهم الى
اجمالي الإنفاق العام لسنوات 2003-2014 (مليون دينار)

السنة	اجمالي الإنفاق (1)	رواتب الموظفين (2)	المستلزمات السلعية والخدمة (3)	الرواتب والمكافآت التقاعدية (4)
2003	4901960.8	2195164.4	173274.6	-
2004	31521427.9	2804535.5	1226950.1	1091421
2005	30831141.7	(2.1)	1927123.1	2764774
2006	37494459.0	8739319.8	2024734.4	4495814
2007	39308348.5	13368945.4	4913048.4	3927000
2008	67277196.6	19891567.3	6719323.8	4356750
2009	55589721.1	(17.3)	6477926.6	4597860
2010	61034201.8	26737431.6	9203077.4	5753090
2011	79657666.3	30401209.3	9228226.3	6382130.3
2012	105139575.7	35848746.7	12893309.1	8183584
2013	119127556.3	42587797.5	11935577	9011346
2014	112192125	(6.1)	(24)	8414409
معدل النمو المركب	32.9	27.7	42.6	79.7

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الحسابات الخاتمية لجمهورية العراق الصادرة عن ديوان الرقابة المالية الاتحادي لسنوات (2003- 2013)
- وزارة المالية ، دائرة الموارنة ، بيانات الموارنة لسنوات (2003-2014)
-الارقام بين الاقواس تعني قيم سالبة



يلاحظ من الجدول المذكور انفا ان تخصيصات رواتب الموظفين اتسمت بالتزايد المستمر طوال مدة الدراسة ففي الوقت الذي بلغت (2804535.5) مليون في سنة 2004 ازدادت الى (30401209.3) مليون في عام (2011) ثم الى (42587797.5) مليون عام 2013 ويلاحظ من معدلات النمو السنوية لهذا البند قد اتسمت بالارتفاع المتواصل فلم تتحقق تخصيصات رواتب الموظفين معدلات نمو سالبة الا في العام 2014، كما يلاحظ من الجدول (5) أن نسبة تخصيصات رواتب الموظفين الى اجمالي الانفاق العام اتسمت بالارتفاع فلم تنخفض عن 20% كحد ادنى طيلة مدة الدراسة باستثناء العام 2004 ، اما في ما يتعلق بنفقات المستلزمات السلعية فقد اتسمت بالتبذبذب حيث بلغت معدل نمو سلبي في عام 2009 بلغ (3.6%) ثم واصلت الزيادة حتى بلغت قيمتها في عام 2012 ضعف ما كانت عليه في عام 2009 حيث بلغت (12893309.1) مليون بينما كانت (6477926.6) في عام 2009 ويرد زيادة هذه البند من الانفاق بشكل عام الى :

1- عودة المقصولين السياسيين (المدنيين والعسكريين) الى العمل على اثر القرارات التي اطلقتها الحكومة العراقية لاعادة الحقوق الى هذه الطبقة والذي كان من اسبابها الموجبة انصاف شريحة واسعة من الموظفين الذين فصلوا من الوظيفة او اضطروا لتركها بسبب اضطهاد السياسي العراقي والمذهبي وانصاف السجناء السياسيين وتكريم عوائل الشهداء الذين توفوا في سجون الاظمة السابقة (قانون المقصولين السياسيين رقم 24 لسنة 2005 المعدل).

2- اتساع النظام المؤسسي العراقي بعد عام 2003 يشمل عدد من الهيئات والوزارات الجديدة كان له الاثر البالغ في استقطاب كوادر اضافية في الوزارات الاتحادية والمحافظات بحكم تبعيتها للسلطة المركزية حيث تم استحداث العديد من الوزارات منها (وزارة حقوق الانسان، وزارة البلديات والاسغال العامة، وزارة العلوم والتكنولوجيا، وزارة البيئة ، وزارة الدولة لشؤون المرأة) اضافة الى التوسع الكبير في المؤسسات الامنية خلال مدة البحث من (1) مليون موظف في سنة 2001 الى ان بلغ ذلك العدد (3.3) مليون موظف في عام 2012 (ميرزا ، 2012 ، 7) .

3- اقرار قانون 22 لسنة 2008 الخاص برواتب موظفي الدولة والقطاع العام، و قانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014 والذي نجم عنهم زياة كبيرة في تعويضات موظفي القطاع العام و رواتبهم التقاعدية .

2-1-2: نفقات الدعم الحكومي

ان سياسة الدعم الحكومي تمثل احدى واجهات مركزية التخطيط وتوزيع الموارد التي اخذت بها الحكومة كجزء من منهجيتها في ادارة الاقتصاد الكلي ، وعلى الرغم مما تحمله من جوانب انسانية واهداف نبيلة اثبتت التجارب عدم كفاءة هذه السياسة نظرا لما تجلمه من مساوء منها : (البصري ، 2005 ، 7)

1. التوزيع غير العادل للدخل الوطني (نظرا لاستفادة الفئات مرتفعة الدخل)

2. تشوّه هيكل الأسعار ومن ثم تعطل مؤشر الجدوى الاقتصادية (فالإيرادات لا تعكس الكلف)

3. الاسراف في موارد الدولة على حساب دعم الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة ومن ثم حدوث عجز في الميزانية بالشكل الذي يجعل التوسيع في الخدمات امرا يقرب من الاستحالة .

وتشمل نفقات الدعم في العراق قائمة متنوعة من النفقات الحكومية كما مبينة في الجدول (6) و في ما يتعلق بالبطاقة التموينية يوصفها احد اوجه الدعم الحكومي ، فان اغلب الدراسات التي تناولت موضوعها (البطاقة التموينية) بعد عام 2003 وجدت ان نظام البطاقة التموينية يمتلك سلبيات تفوق الايجابيات التي يمكن ان تنتج عنه ، فالنظام يعني من سوء انتظام عمله مما يجعله عرضة للهدر والفساد ، ومع ذلك ان امكانية ازالته هذا النظام بشكل جذري قد يسبب ضرر في المستوى المعاشي لبعض فئات المجتمع .



قياس تأثير هيئة النفط الاستهلاكي للنفط الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي النفطي وغير النفطي وتحليله في العراق

ويلاحظ من الجدول أدناه ان تخصيصات البطاقة التموينية قد شكلت (12%) من اجمالي الإنفاق في العام 2006 ثم اتجهت الى الانخفاض في السنوات اللاحقة تماشيا مع نهج الاصلاح وتوصيات البنك الدولي الخاصة برفع الدعم عن البطاقة التموينية واسعار المشتقات النفطية، اذ يلاحظ ان مخصصات البطاقة التموينية انخفضت نسبتها من اجمالي الإنفاق الى 5.8% ثم 5.7% لسنوات 2008-2010 على التوالي، ويلاحظ من الجدول ايضا ان الإنفاق على استيراد الوقود قد بلغ نسبة مرتفعة الى اجمالي الإنفاق العام في العام 2006 حيث بلغ (10.25%) ، ويرجع ذلك الى بروز أزمة الوقود بعد تزايد الطلب الداخلي نتيجة زيادة اعداد السيارات ونقص انتاج الكهرباء وعدم كفاية محطات التوزيع، ثم اختفى هذا الدعم في السنوات اللاحقة بفعل تشغيل المصافي المحلية بكفاءة في سد حاجة الاستهلاك المحلي. ويلاحظ ايضا ارتفاع نسب الدعم الحكومي لاستيراد الأدوية التي بلغت عام 2010 (1557000) مليون مشكلة نسبة الى اجمالي الإنفاق 2.5% بينما كانت تشكل 1.2% من اجمالي الإنفاق عام 2008، وتتلخص قائمة الدعم الحكومي الحالي لتشمل اسعار مفردات البطاقة التموينية وتکاليف الكهرباء ، ودعم المزارعين وهيئة دعاوى الملكية ونفقات الأدوية فضلا عن تکاليف الانتخابات والتعادل السكاني الذي لم ينفذ بعد ، مع الاشارة الى الدعم غير المباشر كما في تکاليف النفط الخام الذي يغذى المصافي العراقية والذي يتراوح (9-8) مليار دولار سنويا (الكتاني ، 2013 ، 326).

جدول (6)

مبالغ تخصيصات الدعم الحكومي ونسبتها الى اجمالي الإنفاق العام (مليون دينار)

نسبة الى اجمالي الإنفاق %	التخصيص	2010		2008		2006		النفقات
		نسبة الى اجمالي الإنفاق %	التخصيص	نسبة الى اجمالي الإنفاق %	التخصيص	نسبة الى اجمالي الإنفاق %	التخصيص	
3.8	4000000	5.7	3500000	5.8	3928000	12	4500000	البطاقة التموينية
1,3	1360000	0.8	510000	0.8	574000	0.8	300000	دعم المزارعين
0.05	48000	صفر	صفر	0.05	36000	0.1	45000	نفقات الحج
1.05	1100000	0.9	568000	0.3	207000	1.2	450000	استيراد الطاقة الكهربائية
0.096	100900	0.1	100900	0.44	300000	0.8	300000	هيئة دعاوى الملكية
0.6	600000	0.9	600000	0.3	207000	0.6	245000	استيراد الوقود لمحطات الطاقة الكهربائية
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	10.25	3845000	نفقات استيراد الوقود
1.5	1557000	2.5	1557000	1.2	823807	2.3	867000	الأدوية
0.18	186151	0.7	438827	صفر	صفر	0.7	280000	الانتخابات
صفر	صفر	0.32	199364	0.18	126200	0.12	47697	التعادل السكاني
8,6	8952051	11.9	7274727	9	6075807	29	10879697	المجموع
	105139575.7		61034201.8		67277196.6		37494459.0	اجمالي الإنفاق العام

المصدر: جريدة الواقع ، الاعداد (4016,4067,40145,4233).

*تم اختيار هذه السنوات لتتوفر بياناتها بشكل مفصل .



قياس تأثير هيئة النط الاستهلاكي للإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي النفطي وغير النفطي وتحليله في العراق

3-1-2: تخصيصات شبكة الحماية الاجتماعية

تشير الدراسات المتعلقة بموضوع الرعاية الاجتماعية والآليات المتباعدة ومنها (شبكة الحماية الاجتماعية) إلى أنها تعد برنامجاً مكمل لعملية التحول نحو اقتصاد السوق وما تستلزم من إجراءات متعلقة بسياسة التحرير الاقتصادي والتكتيف الهيكلي (الوزان ، 2008 ، 4) . و يبرر التوسع في شبكة الحماية الاجتماعية في فترات التحول التي تستلزم تدخل حكومي لإعادة توزيع الدخل بشكل يضمن للطبقات المتضررة الحصول على الحاجات الأساسية، فالمشكلة التي تواجه البلدان النفطية المتميزة بالسلوك الاستهلاكي لسياساتها المالية أن تخصيصات المنافع الاجتماعية تموّل من إيرادات أملاك الدولة في حين نجد في البلدان المتقدمة أن المنافع الاجتماعية تموّل بإيرادات ضريبية وهذا ما يمكنها من استدامة تلك البرامج الاجتماعية دون التأثير على حقوق الأجيال المقبلة أو اللجوء إلى الاقتراض في حال شحة مصادر تمويل الإنفاق.

وقدر تعلق الامر بالاقتصاد العراقي بـشبكة الحماية الاجتماعية منذ اواخر عام 2005 حيث تم اعتماد مستوى الدخل (50000) دينار شهرياً للفرد كحد فاصل بين الفقراء وغير الفقراء . وتشير بيانات عام 2006 (بعد تطبيق برنامج الرعاية الاجتماعية) ان عدد الاسر المسجلة قيد الصرف وصلت (274391) اسرة في (17) محافظة (اما عدداً مخالفاً دهوك) اما عدد الذين تم شمولهم بصرف الاعانات بصورة فعلية فهم (255692) اسرة بعد شمول فئات اضافية من الاسر منخفضة وعديمة الدخل (حمزة ، 2007 ، 23) . واخذت الموازنة على عاتقها تمويل هذا المشروع اذ يلاحظ من الجدول (7) ان تخصيصاتها في الموازنة العامة بلغت (500000) مليون دينار في عام 2006 اي بما يساوي 1.3 % من اجمالي الإنفاق الحكومي ثم ازدادت في عام 2007 بمقابل الضعف مقارنة مع العام 2006 حيث بلغت (1040000) مليون لتشكل 2.6 % مليون من اجمالي الإنفاق ثم واصلت الارتفاع عام 2008 فبلغت تخصيصاتها (1429000) مليون، اما خلال السنوات (2009-2012) فقد اتسمت تخصيصات شبكة الحماية الاجتماعية بالاستقرار النسبي. واحيرا بلغت تلك التخصيصات ادنى مستوى لها في العام 2014 اذ بلغت (1056489) مليون بما نسبته 1% من اجمالي الإنفاق .

جدول (7)

تخصيصات شبكة الحماية الاجتماعية ونسبة الى اجمالي الإنفاق للمدة (2006-2014)

السنة	التخصيصات (1)	اجمالي الإنفاق (2)	عدد الاسر المشمولة بالحماية الاجتماعية (3)	نسبة 1:2
2006	500000	37494459.0	274391	1.3
2007	1040000	39308348.5	772216	2.6
2008	1429000	67277196.6	691707	2.1
2009	944000	55589721.1	754224	1.6
2010	1003000	61034201.8	317468	1.6
2011	890000	79657666.3	395131	1.1
2012	959768	105139575.7	381345	0.9
2013	483000	119127556.3	367291	0.4
2014	1056489	112192125	317443	1.0

المصدر : وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، قاعدة بيانات شبكة الحماية الاجتماعية لسنوات متفرقة - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي - الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي ، احصاءات وحدات الرعاية الاجتماعية (سنوات متفرقة)

- الجدول (4)



3- اهم العوامل التي ساهمت في زيادة السلوك الاستهلاكي للإنفاق الحكومي.

1-3- الفساد المالي والإداري

يعرف الفساد بأنه ذلك السلوك الذي يسلكه صاحب الخدمة العامة او الخاصة والذي يؤدي الى اضرار في الهيكل الاقتصادي للبلد من خلال هدر وتبذيد الموارد او توليد اعباء اضافية على الموازنة او خفض كفاءة اداء الاقتصاد الكلي او سوء توزيع الموارد بغية نيل منافع خاصة على حساب المصلحة العامة (التجار ، 2009، 4).

ولعل الاقتصاد العراقي احد اقتصادات العالم التي تأن اليوم من اشكالية الفساد الذي اصاب جهازه الاداري منذ نشوء الدولة العراقية واستفحلت بعد فرض الحظر الاقتصادي الذي صعد وتيرة الصراع على الموارد الداخلية وانشرت ثقافة الرشاوى والسرقات كوباء استمر في الانشار بعد التغير السياسي عام 2003 (القرشي ، 2012 ، 2) ، الى ان اصبح الفساد آفة منفلترة تنهش جسد الاقتصاد العراقي بشكل مقصود لاماكنية اعادة اعمار البنى التحتية وتوفير الشروط الموضوعية للتحول نحو اقتصاد السوق و توفير البيئة الملائمة لعمل القطاع الخاص وتعزيز مشاركته في الاقتصاد العراقي ، على الرغم ماتميزت به الموازنات الماضية من اتجاه توسيعى للإنفاق الحكومي مما جعله طيباً للتلاعب وانتزاع اجزاء كبيرة منه على شكل ربوغ لمصالح شخصية على حساب مصلحة المجتمع ، ونتيجة لذلك اتسم الإنفاق الحكومي بضعف كفاءته كأحد ادوات السياسة الاقتصادية في تعزيز دالة العرض للاقتصاد العراقي لاحاث النمو المرغوب كي يتثنى من خلاله معالجة المشكلات المتصلة في المجتمع كالبطالة والفقر وسوء توزيع الدخل، لاستنزافه باتجاهات لا تخدم الاقتصاد الامر الذي عزز من طبيعة الإنفاق الحكومي الاستهلاكية حيث اظهرت تقارير منظمة الشفافية الدولية للمدة (2010-2014) والمعنية بقضايا الفساد، تبوع العراق مراكز متقدمة بين البلدان الاكثر فساد في العالم .

جدول (8) مؤشر ادراك الفساد الخاص بالعراق وتسلسله للمدة (2010 – 2014)

عدد البلدان المشمولة باتقرير	تسلاسل العراق	مؤشر ادراك الفساد CPI	السنة
187	175	1.5	2010
182	175	1.8	2011
174	169	1.8	2012
177	171	1.6	2013
175	159	2	2014

Source : International Transparency , Berlin , www.transparency.org.

لذا فإن استفحال مشاكل الفساد المالي والإداري في الاقتصاد بعد عام 2003 المؤدي إلى مفاقمة مشاكل الإنفاق من التخصيصات الاستثمارية للموازنة العامة وتذوير الاموال الفاتحة منها إلى الموازنات اللاحقة ليصب الإنفاق الجاري جزء كبير منها ومن ثم تقويض امكانية اعادة اعمار البنى التحتية المتهمة من جهة ، و التوسع الكبير في الإنفاق الحكومي الجاري البالغ اربعة اضعاف الإنفاق الاستثماري بإستثناء سنتي (2013) و (2014) كما يوضحها جدول (4) بفعل القدرة التوزيعية المرتفعة للسياسة المالية بعد تنامي الإيرادات النفطية و اتساع دائرة شمول فئات المجتمع المستفيدة من تعطية الإنفاق الحكومي في وظائف حكومية خدمية ضعيفة الانتاجية او تحويلات اجتماعية للطبقات منخفضة الدخل من جهة اخرى ، ادت الى استرخاء المجتمع على وسادة القطاع النفطي دونما الوصول في انشطة انتاجية تولد قيمة مضافة و توفر فرص عمل لجزء من المجتمع طالما ان الريع النفطي يوفر تلك الفرص في القطاع العام و بأجرور توفر مستوى معيشي يومي رفاه استهلاكي متوسط على اقل تقدير، مما ادى الى تعزيز اتجاهات الاستهلاك في المجتمع على حساب تكوين هيكل انتاجي كفؤ من خلال رفع وتائر تكوين رأس المال الثابت بشكل يعزز القدرة على استيعاب الطلب الكلي و منع حدوث تسربات اتفاقية للخارج على حساب قطاعات الاقتصاد ، اذ ان نسب اجمالي تكوين رأس المال الثابت الى الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز في احسن الاحوال (24%) بينما بلغت نسبة الاستهلاك الكلي الى الناتج المحلي الاجمالي في عام 2009 (%)73 تقريراً .



4- تقييم العلاقة بين الإنفاق الحكومي (الجاري والاستثماري) والناتج المحلي الإجمالي النفطي وغير النفطي باستخدام إنموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL

1-4- توصيف إنموذج ARDL

تم الاستناد الى النظرية الاقتصادية وبالاعتماد على البيانات والمعلومات المتوفرة عن الظاهرة موضوع البحث والتي تم جمعها من المصادر الرسمية ، وبهدف تحديد طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي (بشقه الجاري والاستثماري) والناتج المحلي الإجمالي GDP مع النفط ، والإنفاق الحكومي (بشقه الجاري والاستثماري) والناتج المحلي الإجمالي بدون النفط للمرة (1990-2014)، واعتماداً على ما تمتناوله في جانب التحليل الوصفي من الدراسة فإنه سيتم تقدير المعادلات الآتية لغرض قياس تأثير الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي خلال المدة 1990-2014 .

$$GDP_t = f(GC, GI) \dots \quad (1)$$

$$\text{NOGDP}_t = f(\text{GC}, \text{GI}) \dots \quad (2)$$

وبذلك يمكن تقيير إنموذج ARDL والذي يمكن من خلاله قياس الآثار طويلة وقصيرة الامد للاتفاق الحكومي (الجاري والاستثماري) في النمو الاقتصادي وكالآتي :

اُذ ان :

GDP : يمثل الناتج المحلي الاجمالي .

NOGDP : يمثل الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي

GC: يمثل الانفاق الجاري الحكومي

GI: يمثل الإنفاق الاستثماري الحكومي.

Δ: تمثل الفرق الاول للمتغير

a_0 : تمثل الحد الثابت

n : تمثل الحد الاعلى لمدد التخلف الزمني

β_1 و β_2 و β_3 : تمثل المرونات في الاجل القصير

λ_1 و λ_2 و λ_3 : تمثل المرونات في الاجل الطويل

t يمثل زمن الدراسة الممتد من 1990 الى 2014

ϵ_t : يمثل حد الخطأ العشوائي للإنموذج (Residual)



قياس تأثير هيئة النط الاستهلاكي للإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي النفطي وغير النفطي وتحليله في العراق

4-2:- عرض نتائج اختبارات العلاقة بين الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري والناتج المحلي الاجمالي وتحليلها.

4-2-1- اختبار السكون Unit root Test

لقد استخدمت بيانات المتغيرات المذكورة اتفاً بصيغة اللوغارتم الطبيعي من خلال تحويل بيانات المتغيرات المشار إليها آتفاً بالأسعار لسنة 1988 إلى صيغة اللوغارتم الطبيعي نظراً لوجود بعض المشاكل في استخدام بيانات الأسعار الثابتة لسنة 1988 في قياس أثر الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري في الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي غير النفطي وسيتم اجراء اختبارات السكون (Unit root test) والتي يمكن من خلاله معرفة سكون المتغيرات من عدمه فضلاً عن تحديد رتبة التكامل للسلسلة الزمنية من خلال اجراء اختباراً (ديكي - فوللر الموسع) (ADF) وفيليبس بيرون (P.P) الموضحة في الجداولين الآتي

جدول (10)

نتائج اختبار ديكى - فوللر الموسع (ADF) (اختبار جذر الوحدة)

المتغير	المستوى		الفروق الاولى			
	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام
P- value	P- value	P- value	P- value	P- value	P- value	P- value
LGDP	0.7768	0.0029	0.8493	0.0057	0.0000	0.0000
LGC	0.7644	0.1756	0.6898	0.0057	0.0247	0.0003
LGI	0.8913	0.1022	0.8657	0.0000	0.0001	0.0000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجان البرنامج الاحصائي Eviews9 يوضح الجدول المذكور اتفاً نتائج اختبار جذر الوحدة حسب (ADF) والذي تشير نتائجه الى عدم سكون السلسلة الزمنية في مستواها الاصلية لمتغيري الإنفاق الحكومي (الجاري والاستثماري) سواء بوجود حد ثابت فقط وحد ثابت واتجاه عام وبدون حد ثابت ولا اتجاه عام ، اما بالنسبة لمتغير الناتج المحلي الاجمالي فتشير النتائج الى ان السلسلة الزمنية لهذا المتغير قد سكنت عند مستواها الاصلية بوجود حد ثابت واتجاه عام اذ ان قيمة (P- value) اقل من (5%) لذلك ترفض فرضية العدم (H_0 : $p = 1$)، بوجود جذر وحدة في بيانات السلسلة الزمنية ، وتقبل الفرضية البديلة (H_1 : $p < 1$)، كذلك تشير النتائج الى تحقق صفة السكون بعد اخذ الفرق الاول لكل المتغيرات اذ يلاحظ ان قيمة (p- value) اقل من 5% لكل المتغيرات وعلى ذلك يكون الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري متكملين من الدرجة الاولى (I) بينما يكون الناتج المحلي متكملاً من الرتبة صفر (0).

اما بالنسبة لاختبار فيليبس بيرون (P.P) الموضحة نتائجه في الجدول (11) فيمكن من خلالها التتحقق من امكانية رفض العدمي (Null Hypothes) والقبول بالفرض البديل من عدمه وكما جاء في اختبار (ديكي - فوللر) السابق ، اذ يتضح من الجدول (11) ان بيانات السلسلة الزمنية لمتغيري الإنفاق الحكومي (الجاري والاستثماري) غير ساكنة عند مستواها الاصلية ، اما بالنسبة لمتغير الناتج المحلي الإجمالي فيتضح من الجدول ان ($p.value = 0.0036 < 0.05$) مما يقود الى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة اي ان الناتج المحلي الإجمالي متكملاً عند المستوى بوجود حد ثابت واتجاه عام .



نتائج اختبار فيليبس بيرون (P.P) (اختبار جذر الوحدة)

المتغير	المستوى			الفرق الاولى			بدون حد ثابت ولا اتجاه عام
	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام	
P- value	P- value	P- value	P- value	P- value	P- value	P- value	P- value
LGDP	0.8195	0.0036	0.8911	0.0000	0.0000	0.0000	
LGC	0.7119	0.1795	0.6802	0.0059	0.0270	0.0003	
LGI	0.7449	0.0964	0.6856	0.0000	0.0001	0.0000	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews⁹

٤-٢-٤- تقدير انحدار التكامل المشترك وفقاً لإنموذج (ARDL) و اختبار جودته الإحصائية.

يوضح الجدول (12) نتائج التقدير، اذ يلحظ ان الاختبارات الاحصائية تميزت بكونها ذات دلالات معنوية ، اذ قررت قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.97$ (F-Statistic (132.51)) كما بلغت قيمة (P- value) (أقل من 5%) وهي معنوية من الناحية الاحصائية لكون قيمة (P- value) (اقل من 5%) وهو ما يشير الى جودة الانموذج لتفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، ولا يمكن استعمال احصائية داربن واتسون الاعتيادية (Durbin- Watson) لاختبار خلو الانموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي ،لكون الانموذج المستعمل يتضمن متغير تابع متطابق زميياً كمتغير مستقل ، تكون فيه احصائية داربن واتسون(Durbin Watson) متحيزه، لذلك يستبعض عنها باحصائية (Durbin's h-statistic) التي تحتسب وفق المعادلة الآتية:)

Asteriou & Hall, 2006, 147-148)

$$h = \left(1 - \frac{d}{2}\right) \sqrt{\frac{n}{1 - n\sigma_\gamma^2}} \dots \quad (34)$$

اذ تمثل :

Durbin's h-statistic اختبار أحصائية h

DW-statistic: قيمة اختبار داربن واتسن d

σ^2 : قيمة التباين المقدر لمعلمة المتغير التابع المتباطئ زمنيا

و بعد احتساب قيمة (Durbin's h-statistic) وفقاً للمعادلة المذكورة انفاً تجري مقارنتها مع القيم الحرجية والتي تبلغ (± 3) عند مستوى معنوية (1%) او (± 1.960) عند مستوى معنوية (5%) فإذا كانت قيمة (Durbin's h-statistic) المحسوبة خارج مدى القيمة الحرجية عند مستوى معنوية (1%) او (5%) فإنه لا يمكن رفض فرضية العدم (H_0) و التي تعني إن الإنموذج المفترض يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي لقيم المتغير العشوائي، ويلاحظ من الجدول (12) ان قيمة (Durbin's h-statistic) المحسوبة وباللغة (-0.253) تقع داخل مدى القيمة الحرجية عند مستوى معنوية (5%) لذلك تقبل فرضية العدم (H_0) التي تتنص على خلو الإنموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، لقيم المتغير العشوائي.

كما تشير اختبارات التشخيص الى خلو الانموذج المقدر من المشاكل القياسية كمشكلة عدم ثبات تجانس التباين ومشكلة التوزيع الطبيعي(Normal distribution) فضلا عن مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي ، اذ يلحظ من النتائج في جدول (13) ان قيمة P- value الخاصة باختبار عدم ثبات تجانس التباين قد بلغت (0.2250) وهي اكبر من(5%) مما يقود الى قبول فرضية العدم(H_0) ورفض الفرضية البديلة(H_1) اي ان التباين يتوزع بشكل طبيعي(Homocedasticity)، كما تبين النتائج بأن الانموذج المقدر حال من مشكلة الارتباط الذاتي اذ ان قيمة P- value الخاصة بهذا الاختبار(Serial Correlation) غير معنوية لكونها اكبر من(5%)، واخيرا تشير نتيجة اختبار (Jarque-Bera) الخاص باختبار التوزيع الطبيعي للبواقي الى عدم معنوية هذا الاختبار لكون القيمة الاحتمالية P- value اكبر من(5%) لذاك تقبل فرضية العدم التي تنص على ان البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا وترفض الفرضية البديلة .



**قياس تأثير هيمنة النفط الاستهلاكي للنفاق الحكومي في
الناتج المحلي الاجمالي النفطي وغير النفطي وتحليله في العراق**

جدول (12)

تقدير إنموذج ARDL لتكامل المشترك

Variables	المعلمات المقدرة Coefficients	t (t-statistic)	قيمة الاحتمالية (P- value)
LGDP(-1)	0.946239	12.62410	0.0000
LGDP(-2)	0.207128-	2.420172-	0.0270
LGI	0.194970	4.787758	0.0002
LGI(-1)	0.154471-	5.156780-	0.0001
LGC	0.012670	0.281758	0.7815
Constant	2.421562	4.763009	0.0002
R-Squared = 0.97		F-Statistic= 132.5167	P- value F- Stat [0.0000]
Durbin- Watson =2.096046			Durbin's h-statistic =- 0.253

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9

جدول (13)

اختبارات التشخيص للبواقي (Residual Diagnostic Tests)

الارتباط الذاتي Serial Correlation	P- value. Chi-Square = 0.1251
التوزيع الطبيعي Normality	P- value. Jarque – Bera =0.683578
عدم ثبات تجانس التباين Heteroscedasticity	P- value. Chi-Square = 0.2250

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9

3-2-4: اختبار الحدود Bound test

يمكن من خلال هذا الاختبار التحقق من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة من عدمه ويتم ذلك من خلال مقارنة قيمة (F- statistic) مع القيم الحرجة لـ(t- ratio) فإذا كانت قيمة (F- statistic) أعلى من الحدود العليا لـ(t- ratio) فإن الاستنتاج يكون بأنه توجد تكامل بين المتغيرات اي وجود علاقة توازنية طويلة الامد بين المتغيرات المستقلة والممتدة التابع ، اما في حالة كون (F- statistic) تقع بين الحد الأعلى والادنى لـ(t- ratio) فأن النتيجة تكون غير حاسمة بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات ، ويلحظ من الجدول (14) ان قيمة (F- statistic) (9.2381) اعلى من الحدود العليا لـ(t- ratio) لذلك نرفض فرضية العدم ($H_0: \lambda_1 = \lambda_2 = \lambda_3 = 0$) والتي تشير الى عدم وجود تكامل مشترك ونقبل الفرضية البديلة ($H_1: \lambda_1 \neq \lambda_2 \neq \lambda_3 \neq 0$).

جدول (14)

اختبار الحدود لتكامل المشترك (ARDL Bounds Test for Cointegration)

Variables	F – Statistics	Cointegration
(LGDP,LGI,LGC)	9.2381	Cointegration
القيمة الحرجة Critical value	الحدود الدنيا Lower Bound	الحدود العليا Upper Bound
%1	4.13	5
%5	3.1	3.87
%10	2.63	3.35

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9



4-2-4- تقدیر المعلمات قصيرة الاجل للنموذج المقدر (Short Run coefficients)

يبين الجدول (15) المرwonات قصيرة الاجل لان الإنماوج المقدر بصيغة دالة لوغارتمية ويوضح من الجدول ان اشارات المتغيرات غير متطابقة مع الاشارات المتوقعة لها بشكل جزئي وكما اوضحنا من قبل الى انه من المتوقع ان تكون اشارتي كل من من الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري موجبة والتي توضح عن علاقة طردية بين هذين المتغيرين والمتغيرين القصير ،اذ تشير النتائج الى ان زيادة الانفاق الاستثماري بنسبة 1% يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (0.1958%) بينما تؤدي زيادة الانفاق الجاري بنسبة 1% الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (0.009261%) ، كما تشير قيمة P- value الى ان متغير الانفاق الاستثماري يمتلك دلاله معنوية لكون قيمة P- value اقل من 5% ، بينما كانت قيمة P- value ، والبالغة (0.8588) اكبر من 5% لمتغير الانفاق الجاري وتدل هذا النتائج على ضعف تأثير الانفاق الجاري والاستثماري في الناتج المحلي الاجمالي على الرغم من معنوية التأثير بالنسبة للإنفاق الاستثماري ويرجع ذلك من بين امور متعددة الى ان الجزء الاكبر من الناتج المحلي الاجمالي يتاتى من القطاع النفطي وان هذا القطاع ضعيف التأثير بالإنفاق الحكومي وخاصة الإنفاق الجاري .

جدول (15)

المعلمات المقدرة (قصيرة الاجل) (Estimated Long Run Coefficients)

المتغيرات Variables	المعلمات Coeffcients	t-statistic	P- value
$\Delta (\text{LGDP}(-1))$	0.205669	2.7957	0.0125
$\Delta (\text{GI})$	0.195825	6.7015	0.0000
$\Delta(\text{GC})$	0.009261	0.18068	0.8588
$\text{ECM}(-1)$	0.260025-	6.1050-	0.0000

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews⁹

4-2-5- تقدیر العلاقة طويلة الاجل لمتغيرات الدراسة (Long Run Coefficients)

يوضح الجدول (16) الاثر طويل الاجل لمتغيري الإنفاق الجاري والاستثماري في الناتج المحلي الاجمالي ، اذ تشير العلاقة التوازنية طويلة الاجل بأن كل من الإنفاق الجاري والاستثماري لهما تأثير ايجابي في الناتج المحلي الاجمالي بيد ان تأثيرهما لم يكن معنوبا من الناحية الاحصائية اذ يلحظ من الجدول (16) ان المعلمات طويلة الاجل لمتغيري الإنفاق الحكومي (الجاري والاستثماري) موجبة، بالمقابل نجد ان القيمة الاحتمالية p.value لكلا المتغيرين اكبر من 5% مما يدل على عدم وجود تأثير معنوي طويل الامد للمتغيرات المستقلة في المتغير التابع، كما يلحظ ان قيمة معامل التصحيح (Error correction) قد بلغت (-0.26) كما بلغت القيمة الاحتمالية p.value (0.0002) وطالما ان معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية (اقل من 5%) وهذا ما يشير ضمنا الى ان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات، اذ تشير قيمة معلمة تصحيح الخطأ [(-1) ECT] الى ان (26%) من الاختلال قصیر الامد في الناتج المحلي في المدة السابقة (t₁) يمكن ان يصحح في المدة الحالية (t)، وهذا ما يشير الى ان التكيف بطئ نسبيا في الإنماوج . ويرجع ذلك الى ضعف بنية الناتج المحلي الاجمالي المتميز بهيمنة القطاع النفطي الذي يعد بدوره الممول الرئيس للإنفاق الحكومي وهذا بدوره ما يجعل الجزء الكبير من الناتج المحلي الاجمالي والإنفاق الحكومي متغيرين خارجيين يتاثران بالتغييرات التي تحدث في اسواق النفط العالمية، فما ان تحسنت اسعار النفط العالمية احقن الاقتصاد العراقي بالموارد المالية وانتعشت الانشطة الهامشية كالتجارة والتمويل التي تعد ضعيفة الارتباط بالنشاط الانساجي الحقيقي .



قياس تأثير هيئة النط الاستهلاكي للنفاق الحكومي في الناتج المحلي الاجمالي النفطي وغير النفطي وتحليله في العراق

جدول (16) المعلمات المقدرة (طويلة الاجل)

المتغيرات Variables	المعلمات Coefficients	t-statistic	P- value
GI	0.155234	1.200735	0.2463
GC	0.048566	0.282827	0.7807
C	9.281983	12.700764	0.0000

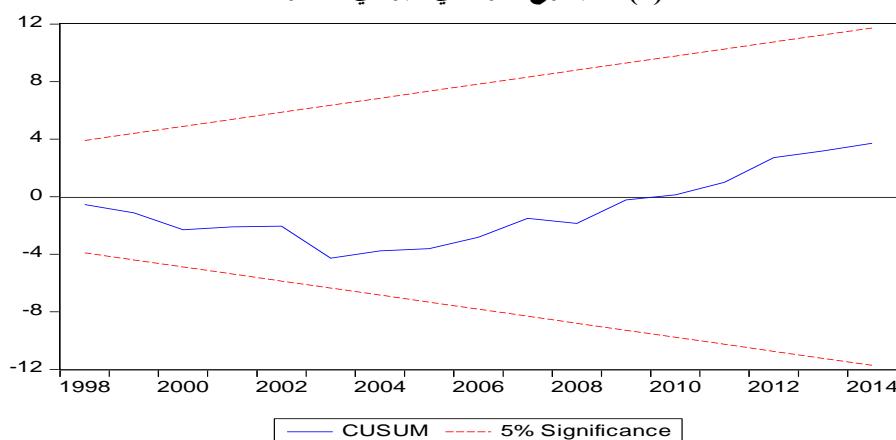
معادلة إنموذج تصحيح الخطأ
Cointeq = GDP - (0.1552*GI + 0.0486*GC + 9.2820)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9

4-2-6- اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات إنموذج ARDL

تمثل الخطوة الأخيرة من منهجة ARDL اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الاجل والقصير لإنموذج ARDL باستخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUMSQ). وفقاً لهذين الاختبارين يتحقق الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج إذا كان الشكل البياني (Polt) لكلا الاختبارين داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%. وكما يتضح من الشكلين (3) و(4) فإن المعاملات المقدرة لإنموذج مستقرة هيكلياً خلال مدة الدراسة ، حيث وقع الشكل البياني للاختبارين داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

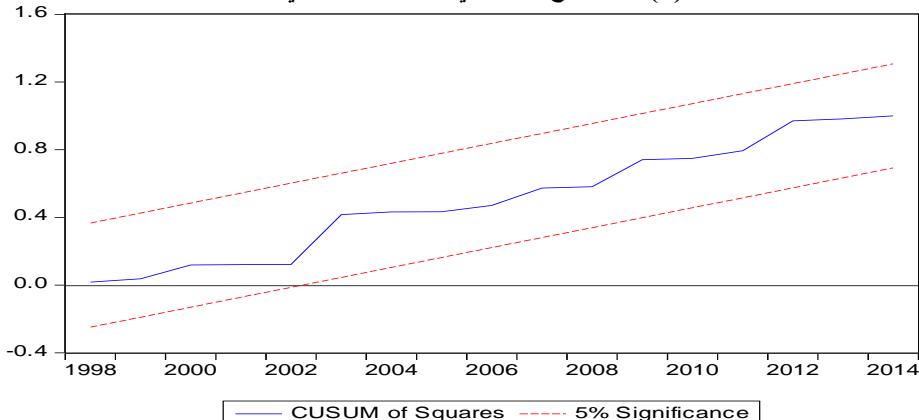
شكل (3) المجموع التراكمي للبواقي المعاودة





قياس تأثير هيمنة النفط الاستهلاكي للإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي النفطي وغير النفطي وتحليله في العراق

شكل (4) المجموع التراكمي لمربعات الباقي المعاودة



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9

3-4- عرض نتائج العلاقة بين الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري والناتج المحلي غير النفطي وتحليلها .

3-4-1- اختبار السكون Unit root test

يبين الجدول الآتي اختبار ديكى- فوللر الموسع لجزر الوحدة وقد تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول (17) ويتبين من النتائج ان متغير الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي قد حقق صفة السكون عند مستوى البيانات الأصلي (level) بوجود حد ثابت واتجاه عام اذ بلغت قيمة P- value (0.0125) وهي اقل من 5% لذلك ترفض فرضية العدم H_0 : $p = 1$ بوجود جزر وحدة في السلسلة الزمنية لمتغير الناتج المحلي غير النفطي، وتقبل الفرضية البديلة $1 < p < 1$ ، اما في ما يتعلق بمتغيري الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري فيلحظ انهما لم يحقق صفة السكون للسلسلتين الزمنيتين عند مستواها الأصلي، اذ يلاحظ ان قيمة P- value الخاصة بهما تزيد عن 5% وهذا ما يدل على عدم سكون هذين المتغيرين في حين نلحظ ان كافة المتغيرات الثلاثة (الناتج المحلي غير النفطي، الإنفاق الجاري، الإنفاق الاستثماري) قد حققت صفة السكون بعد اخذ الفرق الاول وعلى ذلك يكون متغير الناتج المحلي غير النفطي متكامل من الدرجة (0) I₀ ، بينما يكون متغيري الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري متكاملين من الدرجة الاولى (I₁) .

جدول (17) نتائج اختبار ديكى – فوللر الموسع (ADF) (اختبار جزر الوحدة)

المتغير	المستوى				الفروق الاولى		
	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام	
P- value	P- value	P- value	P- value	P- value	P- value	P- value	
LNOGDP	0.8393	0.0125	0.9244	0.0000	0.0001	0.0000	
LGC	0.7644	0.1756	0.6898	0.0057	0.0247	0.0003	
LGI	0.8913	0.1022	0.8657	0.0000	0.0001	0.0000	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9



**قياس تأثير هيئة النفط الاستهلاكي للنفاق الحكومي في
الناتج المحلي الجمالي النفطي وغير النفطي وتحليله في العراق**

اما في ما يتعلق باختبار فيليبس بيرون (P.P) الموضحة نتائجه في الجدول (18) اذ يتبيّن ان الناتج المحلي غير النفطي مستقر عند المستوى بوجود حد ثابت واتجاه عام نظراً لان قيمة P- value (0.0125) اقل من 5% مما يقود الى رفض فرضية عدم سكون المتغير وقبول الفرضية البديلة، كما يتضح من اختبار فيليبس بيرون ان متغيري الإنفاق الحكومي (الجاري والاستثماري) غير ساكنين عند مستوى البيانات الاصلية سواء بوجود حد ثابت فقط او حد ثابت واتجاه عام او بدون حد ثابت ولا اتجاه عام لذلك تقبل فرضية عدم H_0 : $p < 0.05$ بعدم سكون المتغيرات عند مستواها الاصلي وترفض الفرضية البديلة H_1 ، كما يلحظ ان كافة المتغيرات قد حفّرت صفة السكون بعد اخذ الفرق الاول للسلسل الزمنية للمتغيرات المدروسة ، وبناء على ذلك يكون الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري متكاملين من الدرجة الاولى (I) بينما يكون الناتج المحلي غير النفطي متكامل بالمستوى (I)

جدول (18) نتائج اختبار فيليبس بيرون (P.P) (اختبار جذر الوحدة)

المتغير	الفرق الاولى					
	مستوى	بدون حد ثابت	بدون حد ثابت	بدون حد ثابت	بدون حد ثابت	بدون حد ثابت
	حد ثابت فقط	حد ثابت عام	ولا اتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت عام	ولا اتجاه عام
	P- value	P- value	P- value	P- value	P- value	P- value
LNOGDP	0.8393	0.0125	0.9244	0.0000	0.0001	0.0000
LGC	0.7644	0.1756	0.6898	0.0057	0.0247	0.0003
LGI	0.8913	0.1022	0.8657	0.0000	0.0001	0.0000

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9

3-4-2- تقدير انحدار التكامل المترافق وفقاً لنموذج ARDL واختبار جودته الاحصائية
يتضح من الجدول (19) الاختبارات الاحصائية للإنموذج المقدر، ان الإنموذج جيد من الناحية الاحصائية حيث بلغت قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.95$ (F-Stat) ذلك بلغت قيمة اختبار (F-Stat) (66.1) وهي قيمة معنوية احصائية حيث بلغت قيمة p.value (0.0000) وهي اقل من 5% مما يدل على ان الإنموذج يصلح لنفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، كما بلغت قيمة احصائية (Durbin's h-statistic) (-1.98) وهي تقع خارج المدى (1.960 ± 1.98) عند مستوى معنوية (5%)، لكنها (-3 > -1.98 > 3) عند مستوى معنوية (1%)، مما يقود الى قبول فرضية عدم (H_0) اي ان الإنموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي لقيم المتغير العشوائي، كما تشير نتائج اختبارات التشخيص للإنموذج المقدر والموضحة في الجدول (20) خلو الإنموذج من مشاكل القياس، حيث يخلو الإنموذج من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين بدلاً قيمة Chi Square P- value (0.1298) مما يدل على عدم معنويتها لكونها اكبر من 5%， وأخيراً يشير اختبار التوزيع للبواقي Normal distribution الى ان البواقي تتوزع توزيع طبيعي اذ يلاحظ ان قيمة (P- value. Jarque- Bera) (0.907239) حيث بلغت (5%) مما يمكن من قبول فرضية عدم التي تنص على ان البواقي تتوزع بشكل طبيعي ورفض الفرضية البديلة .

جدول (19) تقدير إنموذج ARDL للتكميل المترافق

Variables	المعلمات المقدرة Coefficients	احصاء t (t-statistic)	قيمة الاحتمالية (P- value)
LNOGDP(-1)	0.824056	5.714769	0.0000
LNOGDP(-2)	0.186867-	1.319941-	0.2044
LGI	0.147611	2.883875	0.0103
LGI(-1)	0.077213-	1.743415-	0.0993
LGC	0.048777	0.871510	0.3956
Constant	2.787911	3.836565	0.0013
R-Squared = 0.95	F-Statistic= 66.10	P- value F- Stat= [0.0000]	
Durbin- Watson =2.7515		Durbin's h-statistic = - 1.981	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9



**قياس تأثير هيئة النط الاستهلاكي للنفاق الحكومي في
الناتج المحلي الاجمالي النفطي وغير النفطي وتحليله في العراق**

جدول (20)

اختبارات التشخيص للبواقي (Residual Diagnostic Tests)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9

الارتباط الذاتي Serial Correlation	P- value. Chi-Square = 0.1593
التوزيع الطبيعي Normality	P- value. Jarque – Bera =0.907239
عدم ثبات تجاس التباين Heteroscedasticity	P- value. Chi-Square = 0.1298

المتغير	المستوى			الفروق الاولى		
	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام
	P- value	P- value	P- value	P- value	P- value	P- value
LNOGDP	0.9351	0.0125	0.9994	0.0000	0.0000	0.0000
LGC	0.7119	0.1756	0.6802	0.0059	0.0270	0.0003
LGI	0.7449	0.0964	0.8656	0.0000	0.0001	0.0000

3-3-4- اختبار الحدود للتكامل المشترك Bound Test

بهدف التتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة بين متغيرات الإن茂وج (2) ((الناتج المحلي غير النفطي)، نستعمل كما اسلفنا اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bound Test) (Bound Test) (F-statistic) اذا يلاحظ ان قيمة F-statistic المحسوبة والبالغة (5.7) اعلى من قيمة الحدود الدنيا والعليا لكل مستويات المعنوية وهذا ما يقود الى امكانية رفض فرضية عدم (H_0) و قبول الفرضية البديلة (H_1) بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة.

جدول (21)

اختبار الحدود للتكامل المشترك (ARDL Bounds Test for Cointegration)

Variables	F – Statistics	Cointegration
(LNOGDP,LGI,LGC)	5.7	Cointegration
القيمة الحرجة Critical value	الحدود الدنيا Lower Bound	الحدود العليا Upper Bound
%1	4.13	5
%5	3.1	4.87
%10	2.63	3.35

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9



4-3-4- تقييم العلاقة قصيرة الامد بين متغيرات الإنموزج .

يشير الجدول (22) الى نتائج تقييم المرويات قصيرة الاجل لمتغيرات الإنموزج وكما توضح النتائج ان المتغيرات طابت اشاراتها المتوقعة، حيث من المتوقع ان تكون اشارتي الانفاق الحكومي (الجاري والاستثماري) موجبة والتي تفصح عن علاقة طردية بينهما وبين المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي) ويتبين من النتائج ان تأثير الانفاق الاستثماري يفوق تأثير الانفاق الجاري حيث ان زيادة الانفاق الاستثماري بنسبة (1%) تؤدي الى زيادة الناتج المحلي غير النفطي بنسبة (0.150%) في حين ان زيادة ان زيادة الانفاق الجاري بنسبة (1%) تؤدي الى زيادة الناتج المحلي غير النفطي بنسبة (0.0348%) ويلاحظ ان قيمة (P- value) الخاصة بعملة الانفاق الجاري البالغة (0.5965) اكبر من (5%) مما يدل على معنوية تأثير الانفاق الجاري في الناتج المحلي غير النفطي، بالمقابل كان تأثير الانفاق الاستثماري معنوياً لكون قيمة (P- value) الخاصة بعملة متغير الانفاق الاستثماري اقل من (5%)، ويرجع ذلك من بين امور اخرى الى تدهور قطاع الاعمال في الاقتصاد العراقي جراء الحروب والحصار وتدمير البنية التحتية مما جعل الانفاق الحكومي من العوامل ضعيفة التأثير في قطاع الانتاج الحقيقي اضافة الى كون ذلك الانفاق يعني اختلال كبير سواء من ناحية مصادر التمويلية لاعتماده المفرط خلال مدة الحصار على الاصدار النقدي الذي يمثل مورد غير حقيقي، يؤثر بشكل ايجابي في التضخم دون تحفيز قطاعات الانتاج لعدم مردنة الجهاز الانتاجي، اما من ناحية الانفاق، فتميز الانفاق الحكومي باختلال كبير جراء هيمنة الانفاق الجاري على الانفاق الاستثماري في وقت احوج ما يكون فيه الاقتصاد العراقي الى اعادة تأهيل البنى التحتية الساندة للنمو، اما في المدة التي تلت التغيير السياسي ، فلم تختلف آثار الانفاق الحكومي في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي عن المدة التي سبقتها برغم توفر مكانت احداث النمو في قطاعات الانتاج الحقيقي كالقطاع الزراعي وقطاع الصناعة التحويلية وقطاع الكهرباء، وتوفير البنية الملامنة نسبياً للنشاط الاستثماري غير ان الملاحظ ان الانفاق الحكومي لم يكن ذو اتجاه تنموي، اذ استمر سلوك الانفاق الحكومي الاستهلاكي التوسيعى والذي لم يؤدي الى احداث آثار ملموسة في قطاع الانتاج السلعي بل ادى الى انتعاش الاشطة غير الانتاجية كقطاع التجارة الخارجية والقطاع المالي وقطاع النقل المرتبط بالتجارة الخارجية مدفوعة بزيادة ايرادات النفط وعلى نحو ضعيف الارتباط بقطاع الانتاج السلعي الوطني وهذا معناه ان هناك انفصال كبير بين الاشطة الداخلية التجارية والتمويلية وبين الاشطة السلعية التجارية والصناعية المحلية اي ان تلك الاشطة المحلية التجارية والتمويلية والمحفزة بزيادة الانفاق الحكومي الداخلي ترتبط بشكل اكبر بالاشطة الاقليمية السلعية التي حل محل انشطة قطاعات الانتاج الزراعي والصناعي التي اتسمت بالركود طويلاً الامد .

جدول (22)

المعلمات المقدرة(قصيرة الاجل) (Estimated Long Run Coefficients)

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9

المتغيرات Variables	المعلمات Coeffcents	t-statistic	P- value
$\Delta (\text{LNOGDP}(-1))$	0.177883	1.461840	0.1620
$\Delta (\text{GI})$	0.150833	2.883875	0.0009
$\Delta (\text{GC})$	0.034879	0.871510	0.5965
ECT(-1)	0.362811-	5.062548-	0.0001

4-3-5- تقييم العلاقة طويلة الامد بين متغيرات الإنموزج
بين الجدول (23) نتائج العلاقة طويلة الامد relationship Long run لنموذج ARDL بين المتغيرات المستقلة (الانفاق الجاري والاستثماري الحكوميين) والمتغير التابع



جدول (23)
المعلمات المقدرة (طويلة الاجل) Estimated Long Run Coefficients

المتغيرات Variables	المعلمات Coeffcients	t-statistic	P- value
GI	0.194035	1.656400	0.1160
GC	0.134442	0.872855	0.3949
C	7.684189	12.153492	0.0000
معادلة تصحيح الخطأ Error correction equation $Cointeq = NONGDP - (0.1940*GI + 0.1344*GCC + 7.6842)$			

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9

اذ توضح النتائج ان كلا المتغيرين لهما ثأثير طردي في الناتج المحلي غير النفطي، لكون اشارات معلماتها (Coefficients) موجبة غير ان تلك المعلمات لم تكون معنوية اذ يلاحظ ان القيمة الاحتمالية P.value تزيد عن 5% مما يقود الى قبول فرضية عدم ورفض الفرضية البديلة مما يعني ان الانفاق الحكومي الجاري والاستثماري ليس لهما ثأثير في الامد الطويل في نمو الناتج المحلي غير النفطي ، كما تشير النتائج الى ان قيمة معامل تصحيح الخطأ كانت سالبة (-0.362) و معنوية (0.0006) اقل من (5%)، اذ ان معلمة تصحيح الخطأ [ECM(-1)] تشير الى ان النظام يسير بسرعة (36%) باتجاه تحقيق التوازن في الامد الطويل بسبب اي صدمة تحدث في المتغيرات المستقلة، وتعني ان الناتج المحلي غير النفطي يستعرق حوالي (2.8) سنة (0.0362/1) باتجاه قيمته التوازنية بعد حدوث اي صدمة للمتغيرات المفسرة، وتعتبر تلك السرعة بطيئة نسبيا. ويرد ذلك الى ان الانفاق الحكومي لم يسهم في خلق البيئة الاستثمارية المواتية للنمو المستدام، بل ان منح الاولوية للانفاق الاستهلاكي على حساب الانفاق الاستثماري قد أضر بمشاريع البنى التحتية المولدة للعائد والتي تسهم في خلق ارتباطات امامية وخلفية للانشطة الانتاجية، اضافة الى ذلك ان تنفيذ تلك المشاريع قد واجه الكثير من المشاكل والمعوقات مما قوضت دورها من آثار الانفاق الاستثماري الايجابية في الاقتصاد العراقي، ولذا فإن الانشطة الاقتصادية ضعيفة الميزة التنافسية و ذات تكاليف مرتفعة وخاصة في القطاعات السلعية نتيجة ضعف آثار عمليات الاستثمار الحكومي في تكوين وفورات ينجم عنها تقليل التكاليف المتوسطة في الاقتصاد من جانب، ومن جانب اخر ان الانشطة الانفاقية المتزايدة التي ولدتها الموازنة العامة الممولة بالريع النفطي تركت آثار سلبية على حركة الانتاج المحلي عبر توظيفها لتشجيع انماط التشغيل العام اي وظائف حكومية طغى عليها النشاط الخدمي شبه المنتج وتوسيع دائرة شمول طبقات المجتمع في الامدادات النفطية عبر بوابة الانفاق الحكومي وباجور لا تتناسب مع انتاجية العاملين في القطاع الحكومي.

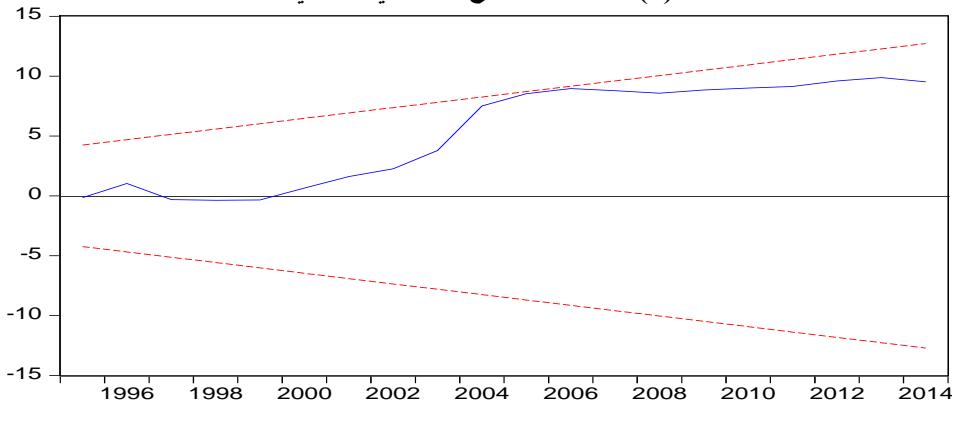
4-3-6- اختبار الاستقرار الهيكلي لمتغيرات الانموذج

توضح نتائج اختبار الاستقرارية (اختبار المجموع التراكمي للباقي المعاودة وإختبار المجموع التراكمي لمربعات الباقي المعاودة) (CUSUM & CUSUMQ Test) ان الشكل البياني لكلا الاختبارين يقع ضمن الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبهذا فإن الاختبارين يؤكدان ان معلمات الانموذج القصيرة والطويلة الامد مستقرتين في الزمن .

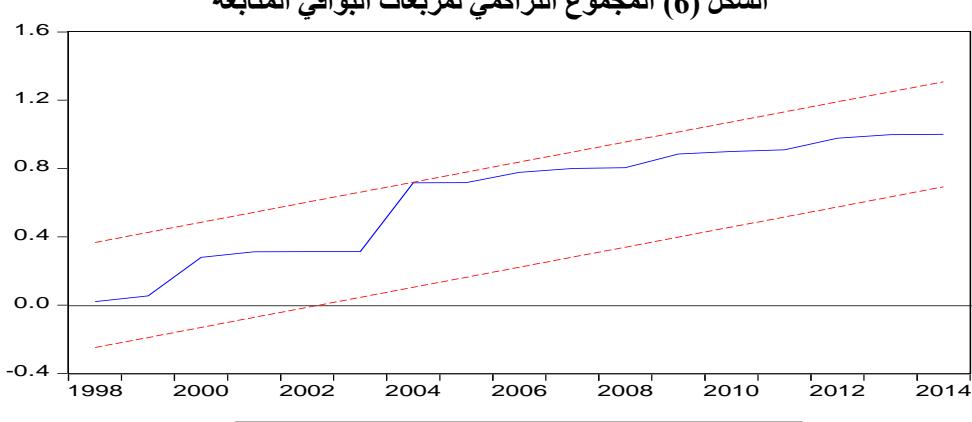


قياس تأثير هيئة النط الاستهلاكي للنفاق الحكومي في الناتج المحلي الاجمالي النفطي وغير النفطي وتحليله في العراق

الشكل (5) اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة



الشكل (6) المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتتابعة



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9

الاستنتاجات

- ان اتجاهات السياسة الإنفاقية بعد التغير السياسي عام 2003 لم تختلف عن اتجاهاتها في مدة الحصار الاقتصادي اذ اتسمت السياسة الإنفاقية بالتجهيزية بالنمو بتفضيل الاستهلاك على الانتاج والاستثمار والاخفاق في توليد بنى تحتية تستيمل النمو في قطاعات الانتاج غير النفطي .
- تحول الهياكل الحكومية الى مظلة للضمان الاجتماعي عبر توظيف اعداد كبيرة من قوة العمل في تلك الهياكل وتشريع عدد من القوانين لتحسين رواتب موظفي الدولة والقطاع العام والتي ادت الى تزايد كبير في تخصيصات الإنفاق التشغيلي على حساب تخصيصات الإنفاق الاستثماري ومما ادى الى ان تصبح تلك التخصيصات (الجاربة) تشكل عبئاً على الموازنة العامة للدولة وقيداً مالياً ثقيراً نتيجة انخفاض مردودتها للتخفيف .
- ان تحقق صفة السكون لبعض المتغيرات المدروسة عند المستوى وسكون بعضها الاخر عند الفرق الاول ، مكن من تطبيق إنموذج الانحدار الذاتي لابطاء الموزع لمعرفة تأثير بعض المتغيرات على بعضها الاخر في الامدين القصير والطويل .
- أثبتت اختبار الحدود للتكامل المشترك Bound Test ان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة لإنموذج الناتج المحلي النفطي وإنموذج الناتج المحلي غير النفطي، اذ وجدت قيمة F-Bound أكبر من الحدود الدنيا والعليا عند مستوى معنوية (%)5 لكلا الإنموذجين .



قياس تأثير هيمنة النطء الاستهلاكي للإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي النفطي وغير النفطي وتحليله في العراق

5- أثبتت نتائج اختبار العلاقة القصيرة وطويلة الأجل لمتغير الإنفاق الحكومي (الجاري والاستثماري) مع الناتج المحلي الإجمالي النفطي والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وجود أثر معملي موجب للإنفاق الاستثماري في الأمد القصير في كل من الناتج المحلي النفطي وغير النفطي، بيد أن هذا الأثر لم يكن معملياً في الأجل الطويل ، بالمقابل لم يكن للإنفاق الجاري أثر معملي في الناتج المحلي الإجمالي النفطي وغير النفطي في كلا الأمدين القصير والطويل .

التصنيفات

- 1- تغير مسارات السياسة الإنفاقية التي تضحي بالنمو بفضل الاستهلاك على الانتاج والاستثمار، الى اتجاهات تحقيق التوازن بين مستويات الانتاج ومستويات الاستهلاك عبر برامج واليات تغيير جذرية في سلوك السياسة الإنفاقية بتوجيه الإنفاق الحكومي نحو الانشطة التي تعمل على زيادة انتاجية الاقتصاد وتحسين قدرته على استيعاب الطلب الكلي المحلي .
- 1- معالجة الاختلالات الهيكيلية المستديمة في الاقتصاد من خلال تضمين الميزانيات الحكومية الخطط الاقتصادية الواضحة لتخفيض ارتباط الاقتصاد العراقي بالسوق النفطية من خلال استهداف قطاع الانتاج والاستخدام بتكوين هيكل انتاج كفؤ له القدرة على استيعاب الطلب المحلي .
- 3 - معالجة ظواهر الفساد المالي والإجراءات الحكومية الرتيبة، وتشريع القوانين التي تكون بيئه موافيه للقطاع الخاص، لتحويله من قطاع متňل على موارد الميزانية الى قطاع مبادر محليا من خلال منحه فرصه اللوچ في انشطة انتاجية حقيقة كالقطاع الزراعي وقطاع الصناعة التحويلية، وان ذلك من شأنه ان يقلل من السلوك الاستهلاكي لسياسة الإنفاق الحكومي .

المصادر

المصادر العربية

- 1- عبد العزيز، اكرم، الاختلالات المالية والنقدية للاقتصاد العراقي 1991-1995 بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية ، بيت الحكمة ، 2002.
- 2- نزيل، انعام مزيد، سياسات الدعم الحكومي بين القبول الفكري وكيف التطبيق (تجارب دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2008.
- 3- علاء الدين جعفر العامري، دعم المستهلك عبء اقتصادي ام ضرورة اجتماعية، وزارة التخطيط، دائرة التخطيط الاقتصادي، دراسة رقم 16، 1998، ص16.
- 4- جواد، سرمد عباس، تشخيص عوامل الضغط على الميزانية العامة، مجلة الدراسات الاقتصادية، بيت الحكمة ، بغداد ، العدد 32، 2015 .
- 5- ميرزا ، علي، عدد العاملين في الدولة ومعدل البطالة والنمو السكاني (تساؤلات الى وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء) ، شبكة الاقتصاديين العراقيين ، 2012.
- 6- البصري، كمال، المركز العراقي للإصلاح الاقتصادي، ندوة اصلاح اسعار المشتقات النفطية، 10 كانون الاول، 2005 .
- 7- الوزان، احمد عباس . حسني، مظفر، شبكة الحماية الاجتماعية في العراق رؤية نقدية واقتراحات للتطوير، المجلة الاقتصادية للعلوم الاقتصادية ، العدد 17 ، 2008.
- 8- حمزة، كريم محمد، شبكة الحماية الاجتماعية مزايا ومعوقات، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، 2007.
- 9- القرشي، مدحت كاظم، الفساد الاداري والمالي في العراق، اسبابه وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافحته، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2012.
- 10- الكناني، كامل بشير، ارجوحة التنمية في العراق بين ارث الماضي وتطلعات المستقبل القريب، نظرية في التحليل الاستراتيجي، دار الدكتور للعلوم الاقتصادية والادارية ، 2013.



قياس تأثير هيئة النط الاستهلاكي للنفاق الحكومي في الناتج المحلي الاجمالي النفطي وغير النفطي وتحليله في العراق

التقارير والنشرات

- 1- ديوان الرقابة المالية الاتحادي، الحسابات الختامية لجمهورية العراق، للسنوات (2003-2014).
- 2- وزارة المالية ، دائرة الموازنة ، الموازنة العامة لسنوات (1990-2002)
- 3- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، قاعدة بيانات شبكة الحماية الاجتماعية لسنوات متفرقة
- 4- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي – الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي، احصاءات وحدات الرعاية الاجتماعية (سنوات متفرقة)
- 5- ديوان الرقابة المالية الاتحادي، التقارير السنوية لسنوات (2006 / 2011 / 2012 / 2013).

القوانين والأنظمة

- 1- قانون المقصولين السياسيين رقم (24) لسنة 2005 المعدل .
- 2- قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم 22 لسنة 2008 ، جريدة الواقع العراقية، العدد 4074 ، 12 ايار 2008.
- 3- قانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014 ، جريدة الواقع العراقية، العدد 4314، 10 آذار 2014 .

المصادر الأجنبية :

- 1-Asteriou, Dimitrios and Hall, Stephen G, Applied Econometrics Approach Using Eviews and Microfit, Palgrave Macmillan, New York ,First Edition 2006.
- 2-Sami, R. Santos, ARDL Bound Testing approach to cointegration, A Re-examination of Augmented Fisher hypothesis in an open economy, Asian Journal of Economic Modelling , 2014. available on

[http://www.aessweb.com/pdf-files/ajem-2014-2\(2\)-103-114.pdf](http://www.aessweb.com/pdf-files/ajem-2014-2(2)-103-114.pdf)

DATA

International Transparency , Berlin , www.transparency.org.



Measure and analyzing the impact of the dominance consumption pattern of government Expenditure in oil – GDP and non-oil GDP in Iraq

Abstract

The research explain the developments in the structure of government Expenditure for the period (1990-2014), this period include tow different periods in terms of the conditions, the first period (1990-2002)characterized by imposing the economic sanctions and deny the Iraqi economy from the oil revenues, while the second period (2003-2014) marked by abundance resource rents as a result of lifting the ban on oil exports, (autoregressive Distributed lag Model) has been used to measure the impact of government Expenditure in both side current and investment in the oil-GDP (gross domestic product) and non oil-GDP, the stady found that there is no significant relationship between current Expenditure in non-oil and oil-GDP in both long and short run, while there is just short significant positive impact to investment Expenditure in oil- GDP and non-oil-GDP, The research found a set of conclusions, including the continuation of behavioral policy Expenditure, both in the period of economic sanctions or the period that followed the political change in 2003 that sacrificing the economic growth and favoring the consumption on production and investment and failure in generating infrastructure that induce growth in the production of non-oil sectors, the research recommended Direction government spending towards activities that increase the productivity of the economy by formating Efficient structure production has the ability to absorb domestic aggregate demand .

Key words/ Consumption Expenditure, Investment Expenditure, Oil GDP, Non-oil GDP, Autoregressive Distributed lag Model